الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.4/20

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
20 February 2019
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية
الدورة السابعة
جنيف، ١-٣ أيار/مايو ٢٠١٩
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تعزيز القدرة الإنتاجية من خلال الخدمات

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

يمكن أن يؤدي رفع القدرة الإنتاجية في نهاية المطاف إلى مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالحد من الفقر، والنمو الاقتصادي المستدام، والحد من أوجه عدم المساواة، وزيادة صادرات البلدان النامية، ومضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية. فقطاع الخدمات يستأثر بنشاط اقتصادي أكبر من أي قطاع آخر، وبحصة متنامية من الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والتنمية. وتسهم الخدمات أيضاً في تعزيز القدرة الإنتاجية بتوفير موارد إنتاجية في شكل مدخلات لقطاعات أخرى وباستحداث روابط للإنتاج. ومع ظهور الرقمنة في عمليات الإنتاج واللوجستيات، غدت الصناعة تشهد تحولاً. وتتعرض البلدان النامية التي لا تعترف بهذا الواقع للتخلف عن الركب. ويمكن الحد من العجز المستمر في تجارة الخدمات في هذه البلدان بجملة وسائل من بينها زيادة القدرة الداخلية على توفير الخدمات والحد من حواجز السوق التي تعترض صادراتها من الخدمات. وعلاوة على ذلك، يمكن استيراد الخدمات لتعويض العجز في توفير الخدمات البالغة الأهمية داخل هذه البلدان. وينبغي أيضاً بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بجمع البيانات في مجال الخدمات، وتبادل المعارف فيما بين البلدان، بوسائل منها التعاون بين الجنوب والجنوب. وتقف بلدان نامية عديدة عند مراحل تنمية متماثلة أو غير متباعدة كثيراً، ومن ثم فهي في وضع يسمح لها بتبادل ممارسات فضلى قيمة.

GE.19-02717(A)
1902717

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- إن تحسين الطاقة الإنتاجية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما فيها الهدف ١ (الحد من الفقر)، والهدف ٨ (النمو الاقتصادي المستدام)، والهدف ١٠ (الحد من أوجه عدم المساواة)، والهدف ١٧ (زيادة صادرات البلدان النامية ومضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية)، التي ستستعرضها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٩.

٢- ويعرّف الأونكتاد القدرة الإنتاجية بأنها "الموارد الإنتاجية وقدرات تنظيم المشاريع، وروابط الإنتاج التي تحدد معاً قدرة بلد ما على إنتاج السلع والخدمات وتمكّنه من تحقيق النمو والتنمية"[(١)].

٣- ويشكل قطاع الخدمات مكوناً رئيسياً من مكونات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، حيث يستأثر بحصة متنامية من الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والتنمية. ويسهم تطوير القطاع في إجراء تحسينات على نطاق الاقتصاد في القدرة الإنتاجية من خلال كل من أهميته المباشرة في الاقتصاد وآثاره المتعلقة بالمدخلات في جميع القطاعات، بما فيها الزراعة والتصنيع.

٤- وتقدم هذه المذكرة معلومات أساسية موجزة للمناقشات التي ستجرى في أثناء الدورة السابعة المقبلة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية، التي ستركز على دور الخدمات في تعزيز القدرة الإنتاجية.

ثانياً- دور الخدمات في الاقتصاد والتجارة

ألف- الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والاستثمارات الأجنبية المباشرة

٥- يستأثر قطاع الخدمات بنشاط اقتصادي أكبر من أي قطاع آخر في العالم، حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ٤٨,٣ تريليون دولار في عام ٢٠١٦، أي نحو ٦٨ في المائة من المجموع (انظر الشكل ١). وفي حين أن الخدمات أصبحت القطاع الرئيسي في جميع البلدان تقريباً، فإن حصتها في الإنتاج متفاوتة إلى حد كبير بين البلدان المتقدمة والنامية، وبين مناطق العالم النامية. وكما هو مبين في الشكل ١، تبلغ هذه الحصة ٧٦ في المائة في البلدان المتقدمة، و٥٦ في المائة في البلدان النامية، وأقل من ٥٠ في المائة في أقل البلدان نمواً، مما يوحي بأن أمام المجموعتين الأخريين إمكانات هائلة لتطوير قطاع الخدمات فيهما. وتتزايد حصة القطاع في الإنتاج العالمي منذ عام ١٩٨٠ بمقدار ١٢ نقطة مئوية، بينما يتراجع التصنيع والزراعة في الغالبية العظمى من مناطق العالم. ويتضح أن ارتفاع حصة قطاع الخدمات في الإنتاج كان أقوى في خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، ولكنه بات أبطأ لكل من البلدان المتقدمة والنامية في الألفية الجديدة. ولعل هذا يرجع إلى الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ وما ترتب عليها من أزمة اقتصادية عالمية. وثمة خدمات رئيسية مثل الخدمات

(١) الأونكتاد، ٢٠٠٦، *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٦: تنمية القدرات الإنتاجية* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.06.II.D.9، نيويورك وجنيف)، الصفحة ٦١.

المالية، وخدمات النقل، والاتصالات والطاقة والإمداد بالمياه والخدمات التجارية (أي "خدمات المنتِجين") تشكل مدخلات لا غنى عنها للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

الشكل ١

حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بحسب حالة التنمية

(بالنسبة المئوية)

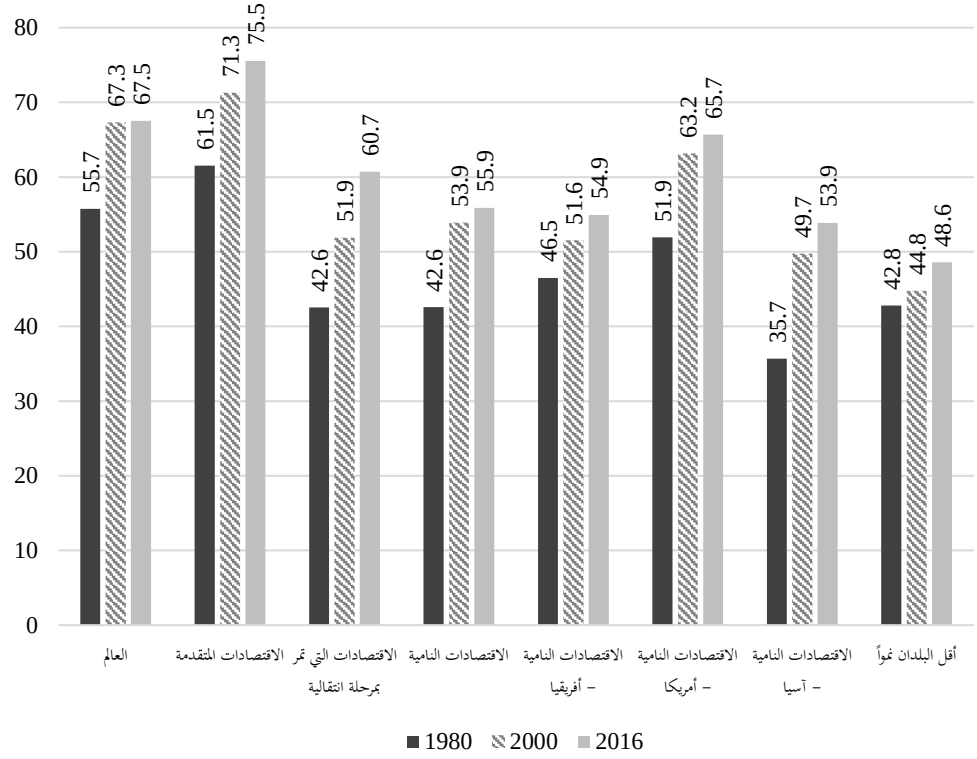

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

٦- والبلدان المتقدمة هي الجهات الرئيسية المقدمة للخدمات في العالم، حيث استأثرت بنحو ٦٥ في المائة من إنتاج الخدمات في العالم في عام ٢٠١٦. وفي الوقت نفسه، لم تقتنص البلدان النامية سوى ما يقرب من ٣٢ في المائة من المجموع (انظر الجدول ١)، بالرغم من مضاعفة حصتها في الإنتاج العالمي من الخدمات على مدار السنوات العشر الماضية. وشهدت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أسرع حصص الخدمات نمواً في ناتجها المحلي الإجمالي، مسجلة ارتفاعاً قدره ٩ نقاط مئوية في عام ٢٠١٦ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠. بيد أن اقتصاداتها (بالتوازي مع الخدمات) لم تنمُ بنفس سرعة نمو الاقتصاد العالمي. وبالمثل، حققت البلدان النامية في أمريكا اللاتينية معدل نمو يكاد يكون مماثلا لمعدل النمو الاقتصادي للإنتاج العالمي. وهكذا، تراجعت حصة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الخدمات العالمية بشدة، بينما لم تحقق حصة أمريكا اللاتينية منها سوى ارتفاع طفيف خلال الفترة المعنية.

الجدول ١

توزيع الإنتاج العالمي من الخدمات بحسب المنطقة الاقتصادية

(بالنسبة المئوية)

	١٩٨٠	٢٠٠٠	٢٠١٦
الاقتصادات المتقدمة	٧٦,٧	٨١,٩	٦٥,٦
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٦,٥	٠,٨	٢,١
الاقتصادات النامية	١٦,٨	١٧,٣	٣٢,٤
أفريقيا النامية	٣,٦	١,٥	٢,٣
أمريكا النامية	٥,٩	٦,٠	٦,٢
آسيا النامية	٧,٢	٩,٨	٢٣,٧
أقل البلدان نمواً	٠,٨	٠,٤	٠,٩

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

٧- وقطاع الخدمات هو المصدر الرئيسي للعمالة في العالم؛ فقد وظّف ١,٧ مليار شخص في عام ٢٠١٧، أي ما يمثل ٥١,١ في المائة من العمالة العالمية. وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧، ظهرت الخدمات بوصفها المصدر الرئيسي لنمو العمالة، محققة نمواً سنوياً بنسبة ٣ في المائة، وهو أعلى من نمو كل من الزراعة (-١,٢ في المائة) والصناعة (١,٥ في المائة)[٢].

٨- وبالرغم من نمو العمالة بقوة، فإن إسهام قطاع الخدمات في مجموع اليد العاملة يتفاوت بشدة بين البلدان المتقدمة والنامية[٣]. فبينما كان القطاع المصدر الرئيسي للعمالة في البلدان المتقدمة (نحو ٧٥ في المائة) والبلدان النامية (نحو ٤٦ في المائة) في عام ٢٠١٧، فإنه لم يستوعب سوى ٢٧,٢ في المائة من العاملين في أقل البلدان نمواً حيث لا تزال الزراعة تستحوذ على نحو ٦٠ في المائة من العمالة. بيد أن قطاع الخدمات أحرز تقدماً كبيراً في استحداث الوظائف على مدار السنوات السبع عشرة الماضية في كل من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وارتفعت مساهمته بنحو ١٥ نقطة مئوية و٩ نقاط مئوية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على التوالي.

٩- واضطلع قطاع الخدمات بدور مهم في التصدي لتدهور التكافؤ بين الجنسين في التوظيف في الصناعة والزراعة، حيث انخفضت الحصص العالمية للنساء العاملات بشدة منذ عام ٢٠٠٠[٤]. ومع انعدام النمو في توظيف النساء في هذين القطاعين، ظهرت الخدمات بوصفها القطاع الوحيد الذي تُستحدث فيه الوظائف للعاملات، مسجلاً نسبة نمو سنوية قدرها ٣,٥ في المائة. وكان قطاع الخدمات يستحوذ حتى عام ٢٠١٧ على نحو ٥٧,٤ في المائة من وظائف النساء في العالم. وفي أقل البلدان نمواً، حيث يعاد تخصيص الموارد الإنتاجية بوجه عام من الزراعة إلى الخدمات، يعمل نحو ٦٦ في المائة من النساء في الزراعة، بينما لا تتجاوز نسبتهن ٢٤,٨ في المائة في الخدمات، مما يشير إلى الدور المهم الذي يؤدينه في قطاع الزراعة.

(٢) حسابات الأونكتاد بالاستناد إلى قاعدة بيانات إحصاءات اليد العاملة لمنظمة العمل الدولية (ILOSTAT).

(٣) قاعدة بيانات إحصاءات اليد العاملة لمنظمة العمل الدولية (ILOSTAT).

(٤) المرجع نفسه.

١٠- ويشكل قطاع الخدمات أكبر وجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ففي عام ٢٠١٧، تلقى القطاع ما قيمته ٣٦٢ مليار دولار من هذه الاستثمارات، أي نحو نصف المجموع العالمي (انظر الشكل ٢). وفي قطاع الخدمات، استحوذت خدمات البنية التحتية (الطاقة، والنقل، والاتصالات، والمالية) على أكبر حصة، بنسبة ٢٢,٢ في المائة. وبوجه عام، تشهد استثمارات التأسيس تراجعاً منذ حدوث الركود العالمي. واشتد الشعور بهذا الهبوط في القطاع الأولي أكثر من غيره، بينما ظلت الخدمات قوية نسبياً خلال هذه الفترة.

الشكل ٢

توزيع استثمارات التأسيس بحسب القطاع، ٢٠١٧

(بالنسبة المئوية)

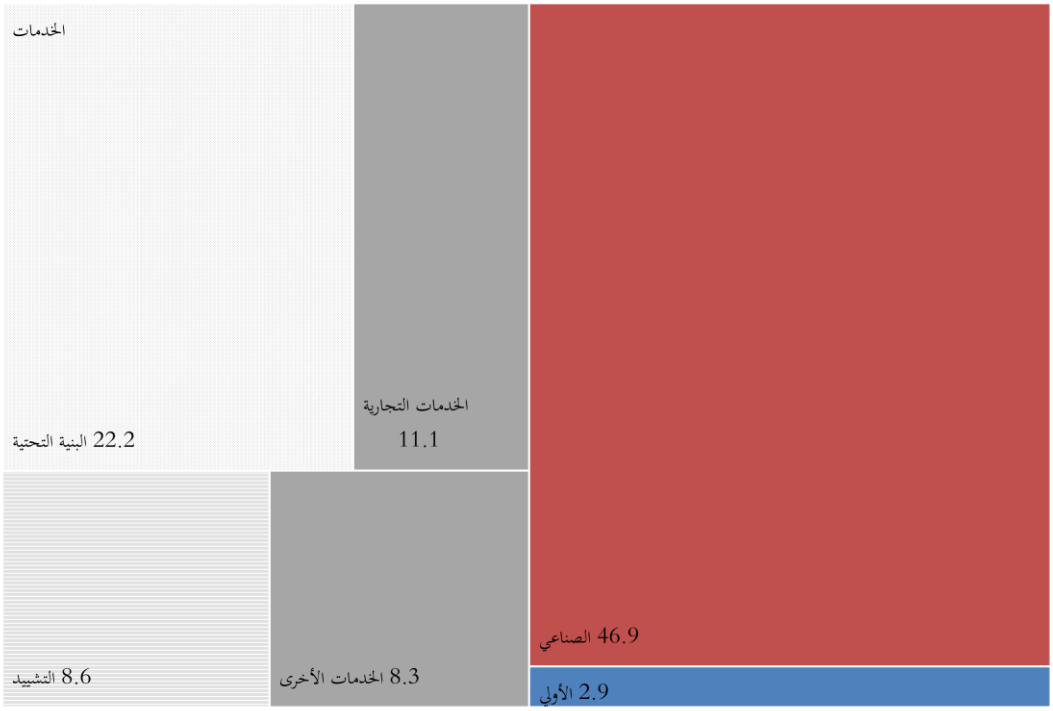

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى الأونكتاد، ٢٠١٨، جداول مرافق تقرير الاستثمار العالمي. متاحة على: https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx.

باء- التجارة في الخدمات

١١- بلغت قيمة صادرات قطاع الخدمات ٥,٤ تريليونات دولار، مستحوذة على ٢٣,٥ في المائة من التجارة العالمية في عام ٢٠١٧[٥]. وحقق القطاع نمواً سنوياً قوياً في الصادرات (٥,٤ في المائة) على مدار الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧ بالمقارنة مع التجارة في البضائع (٣,٩ في المائة). وعلاوة على ذلك، فقد ظل قادراً على الصمود نسبياً في أثناء كل من فترة الركود العالمي لعام ٢٠٠٩ وفترة التباطؤ التجاري ٢٠١٥-٢٠١٦، مخففاً من الآثار المناوئة لانخفاضات أسعار السلع الأساسية على إيرادات تصدير بلدان عديدة. وفي حين أن التجارة في البضائع هبطت بنسبة ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ و١٦ في المائة على نحو تراكمي خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، فقد كان الهبوط في تجارة الخدمات أقل حدة، حيث بلغ ١١ في المائة و٥ في المائة على التوالي.

(٥) قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

١٢- وعلى الصعيد العالمي، تشكل خدمات السفر والنقل والخدمات التجارية الأخرى (بما فيها البحث والتطوير، وإسداء المشورة المهنية والإدارية، وتقديم الخدمات التقنية والمتعلقة بالتجارة) فئات تصدير الخدمات الرئيسية الثلاثة، وهي تستحوذ معاً على نحو ٦٤,١ في المائة من إيرادات تصدير الخدمات العالمية[٦]. وتبدي البلدان تركيبات مختلفة للتصدير تبعاً لوضعها الإنمائي. ففي حين أن البلدان المتقدمة تتخصص في الخدمات المالية، والمتعلقة بالملكية الفكرية، وغيرهما من الخدمات التجارية التي تتطلب عمالة مرتفعة المهارة، تعتمد البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بشدة على إيرادات السفر والنقل التي استحوذت على ٥٣,١ في المائة و٦٦,٤ في المائة على التوالي من صادراتها الإجمالية في عام ٢٠١٧، في مقابل ٣٥,٥ في المائة بالنسبة للبلدان المتقدمة.

١٣- ومع ذلك، فقد ظهرت اعتباراً من عام ٢٠٠٥ ثلاثة قطاعات بوصفها أنشطة تصديرية بارزة: خدمات الاتصالات والحاسوب والمعلومات؛ والخدمات المالية والمتعلقة بالتأمين؛ والخدمات التجارية الأخرى (انظر الشكل ٣). ولما كانت هذه القطاعات قد سجلت حصة كلية من الصادرات الإجمالية بلغت نسبتها ٣٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٧، بعد أن كانت ٢٨,١ في المائة في عام ٢٠٠٥، فإنها تساعد البلدان النامية على تنويع إيرادات التصدير الخاصة بها بعيداً عن الأنشطة التقليدية مثل السفر والنقل. وهذا تطور مشجع في هيكل صادرات الخدمات من البلدان النامية.

الشكل ٣

توزيع التجارة في الخدمات في البلدان النامية

(بالنسبة المئوية)

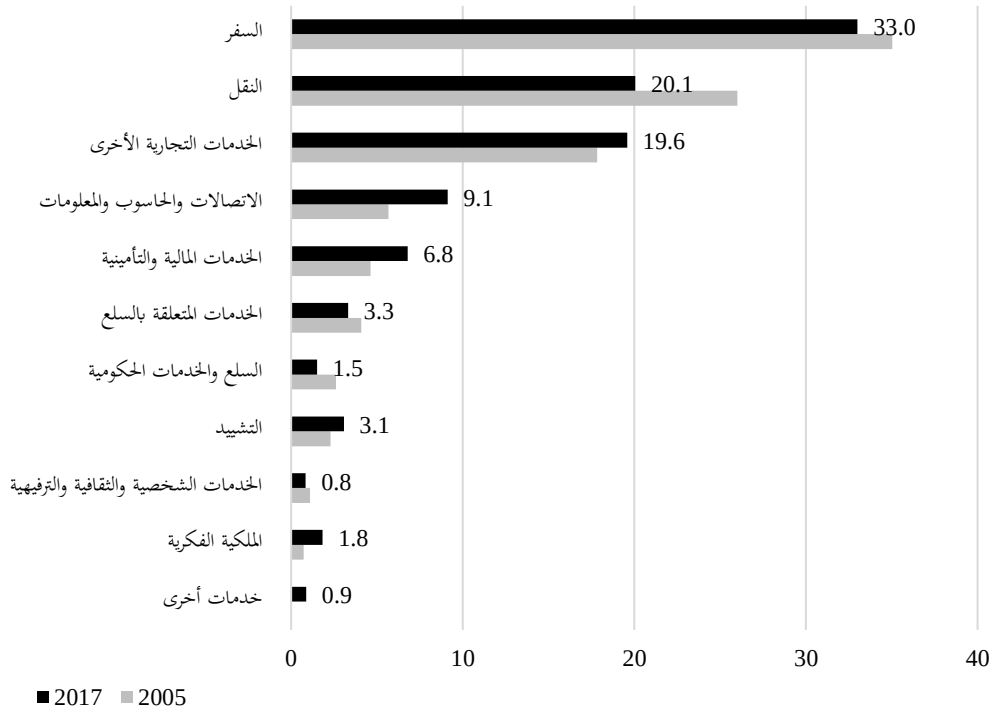

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

(٦) المرجع نفسه.

١٤- وبالرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، يتضح أن الفجوة التجارية بين البلدان المتقدمة والنامية مذهلة عندما تقاس من حيث نصيب الفرد[٧]. إذ تشهد البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً أقل نشاط تجاري، حيث سجلت في المتوسط ٣٩ دولاراً من الصادرات و٧٢ دولاراً من الواردات للفرد في عام ٢٠١٧. وفي المقابل، تشكل هذه الأرقام بالنسبة للبلدان المتقدمة ٤٥٧ ٣ دولاراً من الصادرات و٩٢١ ٢ دولاراً من الواردات للفرد. ويوجد اختلال مستمر في التجارة العالمية في الخدمات. فبينما يقف الفائض التجاري الكلي للبلدان المتقدمة عند ما يقرب من ٣ في المائة من إجمالي التجارة في الخدمات، تسجل جميع المناطق النامية، دون استثناء، عجزاً تجارياً. وفي غياب الطلب من الأسواق المتقدمة في أثناء الركود العالمي، وفي ضوء ضعف الانتعاش، أصبحت الأسواق النامية محركاً للتجارة العالمية بما فيها الخدمات. وهكذا، ازدادت الاختلالات العالمية في التجارة في الخدمات سوءاً. واتسع العجز خلال الفترة التي بدأت بعد الأزمة العالمية وانتهت في عام ٢٠١٤، وبخاصة في البلدان النامية لأفريقيا وآسيا. وتراجع الاختلال العالمي جزئياً منذ ذلك الحين مع تباطؤ النمو الاقتصادي في بعض أنحاء العالم النامي، وبخاصة أمريكا اللاتينية والكاريبي وجنوب وغرب ووسط أفريقيا.

١٥- وفي حين أن البلدان النامية ضيقت الفجوة بين حصتها في التجارة العالمية في البضائع وحصة البلدان المتقدمة فيها، توجد فجوة هائلة بين الحصة التي تقتنصها البلدان المتقدمة في التجارة العالمية في الخدمات وتلك التي تقتنصها البلدان النامية[٨]. فقد استحوذت البلدان المتقدمة على نسبة ٦٨,٢ في المائة من التجارة في الخدمات في عام ٢٠١٧، بينما استحوذت البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على نسبة ٢٩,٥ في المائة و٠,٧ في المائة على التوالي. وتقل حصة البلدان النامية في التجارة في الخدمات بمقدار ١٥ نقطة مئوية عن حصتها في التجارة في البضائع. وفي حين أن هذا يوحي بوجود إمكانات ضخمة لهذه البلدان في التجارة في الخدمات، فإنه قد يشير أيضاً إلى وجود عقبات خاصة بهذا القطاع في أسواقها الداخلية وأسواق التصدير، فضلاً عن قدرتها التنافسية في توسيع حصصها السوقية في قطاع الخدمات. وعلى الجانب الإيجابي، سجلت أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الآسيوية أسرع معدلات نمو الصادرات خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. غير أن أقل البلدان نمواً بدأت من قاعدة منخفضة جداً، وتتوقف الاستدامة على جملة أمور أخرى من بينها نجاح البلد في تيسير التحويلات الهيكلية عن طريق السياسات الإنمائية وتنويع إيرادات التصدير بما يتجاوز قطاع السياحة.

١٦- والفجوة الإنمائية في التجارة في الخدمات واضحة أيضاً في مؤشرات تركيز التجارة، حيث تستحوذ أكبر ١٠ بلدان تتجار في الخدمات على أكثر من نصف المجموع العالمي[٩]. والبلدان المتقدمة (ألمانيا، وأيرلندا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان) هي من بين جهات التصدير والاستيراد الرئيسية. والولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مصدر ومستورد للخدمات بفارق كبير، حيث تستأثر بنحو ١٤,٦ في المائة و١٠,٤ في المائة من المجموع على التوالي. أما سنغافورة والصين

(٧) المرجع نفسه.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) المرجع نفسه.

والهند، فهي أكثر البلدان النامية اتجاراً بالخدمات في العالم، سواء من حيث التصدير أو الاستيراد. وتبين هذه الأرقام أن استيراد الخدمات لا يقل أهمية عن تصديرها.

ثالثاً- تعزيز القدرة الإنتاجية من خلال الخدمات

ألف- إطلالة نظرية موجزة

١٧- علاوة على الديناميات المهمة التي تكشف عنها الخدمات في الإنتاج والعمالة والتجارة، وذلك على الأخص في الاقتصادات النامية، تتوقف أهمية الخدمات للأداء الاقتصادي على تداخلاتها مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى. فالخدمات توفر موارد إنتاجية في صورة مدخلات لقطاعات اقتصادية أخرى، وتنشئ روابط مع الإنتاج في قطاعات أخرى. فعلى سبيل المثال، يكشف تحليل لسلسلة قيمة إنتاج آلات التشييد أن عدداً كبيراً من أنشطة الخدمات موزع على مختلف مراحل سلسلة القيمة: التأسيس؛ وما قبل الإنتاج؛ والإنتاج؛ وما بعد الإنتاج والبيع؛ وما بعد البيع والدعم؛ والخدمات الإدارية الخلفية والخدمات المتكررة[١٠]. وهذا الوجود للأنشطة الخدمية دعما للقطاعات الأخرى يؤكد أهميتها في تنفيذ عمليات التصدير المنتجة وتيسيرها. وكثيراً ما تكون الخدمات مجمعة مع السلع، وذلك مثلاً في حالة المصانع التي تقدم أيضاً خدمات التوزيع أو الآلات الصناعية عندما توفر لها خدمات الصيانة والإصلاح والتركيب.

١٨- وتعني هذه الآثار أن هناك قيمة مضافة للخدمات مدرجة في إنتاج جميع القطاعات الاقتصادية وصادراتها، ألا وهي الروابط الأمامية للخدمات. ففي عام ٢٠١١، استحوذ الإنتاج المباشر للخدمات على ٧٤ في المائة و٥١ في المائة من مجموع الإنتاج في الاقتصادات المتقدمة والنامية على التوالي. واستأثرت الروابط الأمامية للخدمات بمساهمات أكبر بلغت ٧٧ في المائة و٥٩ في المائة في القيمة المضافة في الإنتاج الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة والنامية على التوالي (انظر الشكل ٤).

(١٠) Tait K and Gereffi G, 2015, Remanufacturing services in the construction machinery value chain, in: Low P and Pasadilla GO, eds., *Services in Global Value Chains: Manufacturing-Related Services*, Asia-Pacific Economic Cooperation, November: 412–440.

الشكل ٤

مشاركة الخدمات في الإنتاج المباشر الإجمالي وفي الروابط الأمامية الإجمالية في الإنتاج بحسب مستوى الإيرادات، ٢٠١١

(بالنسبة المئوية)

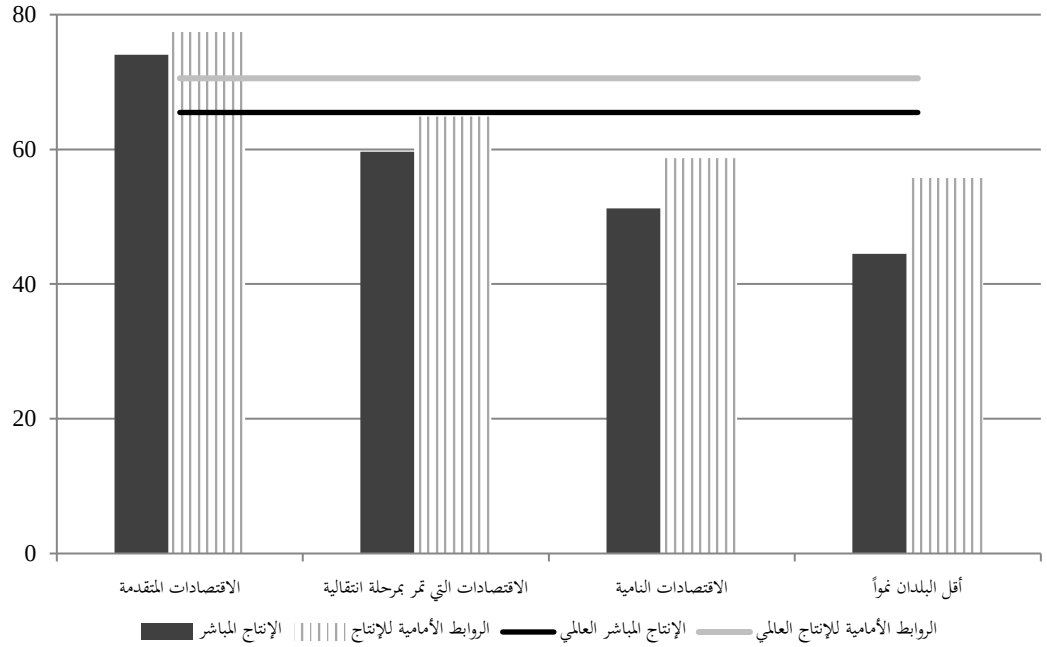

المصدر: الأونكتاد، بالاستناد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بالقيمة المضافة للصادرات.

١٩- ويكشف حجم الصلة بين قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى عما لدور قطاع الخدمات من أهمية متعددة الأوجه في جميع الأنشطة. فالخدمات تمد مختلف الأنشطة بوسائل التفاعل. وتتبدى إقامة الروابط هذه في خدمات البنية التحتية، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تمكن من التعاون بين مختلف الأنشطة والمشاركين في عملية الإنتاج. وتؤدي الخدمات المتعلقة بالمعرفة والقائمة على التكنولوجيا وظيفة الوساطة، فتيسر التخصص والتحديث. وتستطيع الخدمات بذلك أن تحث على تحقيق الكفاءة والفعالية، فترفع بالتالي الإنتاجية وتعزز القدرة الإنتاجية والتصديرية.

٢٠- وإذ تحث الخدمات على رفع الكفاءة والإنتاجية وخفض التكاليف، فإن مساهماتها تغير الأسعار النسبية في الاقتصاد. ويؤثر ذلك أيضاً على قرارات الاستهلاك والإنتاج والعمالة والاستثمار والاتجار، حيث إنه يولد تغييرات تقودها الخدمات في الهيكل الاقتصادي. وتحقق بعض القطاعات استفادة أكبر من القيمة المضافة للخدمات، وهي الروابط الخلفية.

٢١- وتكون الرابطة مهمة عندما يتعلق الأمر بالتجارة الدولية. ففي عام ٢٠١١، وهي آخر سنة توجد عنها بيانات متاحة لقياس القيمة المضافة للخدمات في الصادرات، في حين أن الصادرات المباشرة من الخدمات استحوذت على ٢٥ في المائة و١٤ في المائة من إجمالي الصادرات في الاقتصادات المتقدمة والنامية على التوالي، فإن الخدمات استحوذت على ٤٤ في المائة و٣٢ في المائة من قيمتها المضافة في الصادرات الإجمالية (انظر الشكل ٥). ويؤكد ذلك

أن الاتجاه نحو إضفاء الطابع الخدماتي، حيث تكون للخدمات مساهمات كبيرة في الإنتاج والعمالة والاستثمار، موجود أيضاً في التجارة الدولية.

الشكل ٥

مشاركة الخدمات في الصادرات المباشرة الإجمالية وفي الروابط الأمامية الإجمالية في الصادرات بحسب مستوى الإيرادات، ٢٠١١

(بالنسبة المئوية)

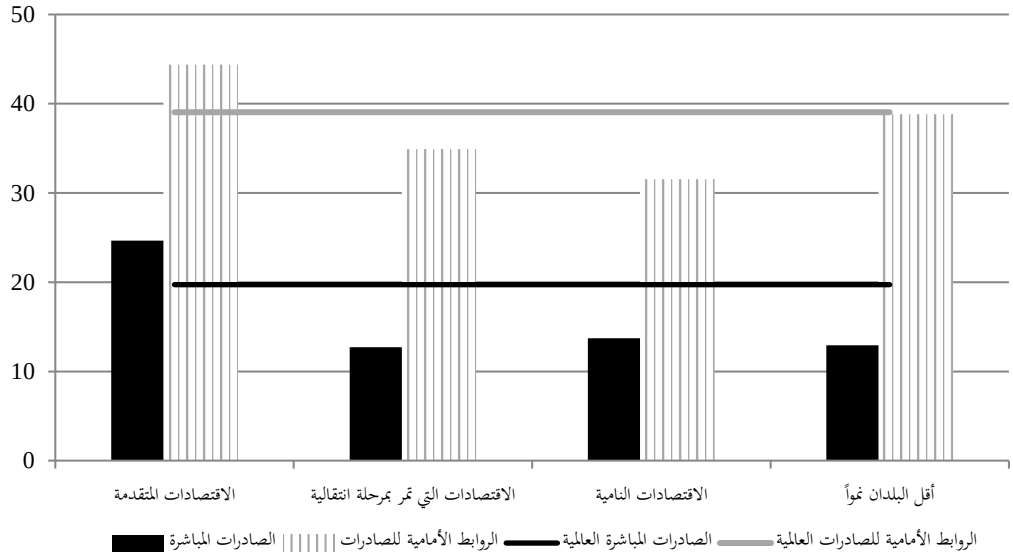

المصدر: الأونكتاد، بالاستناد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بالقيمة المضافة للصادرات.

٢٢- ويمكن أن تحدث مساهمات الخدمات هذه عن طريق مقدمي الخدمات، ويمكن أن يتيح تحليل القيمة المضافة في هذه الحالة إجراء تقدير لقيمة مخرجات الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع أيضاً الشركات من جميع القطاعات تطوير أنشطة خدمية في الداخل لدعم أعمالها التجارية الرئيسية، حيث إن الخدمات تشكل باطراد جزءاً من الميزة الاستراتيجية للقدرة التنافسية. ولتقدير أهمية الخدمات داخل الشركات غير المقدمة لها، من الضروري الاعتماد على بيانات على مستوى الشركات. وفي إطار دراسة لأنشطة دعم الخدمات داخل شركات التصنيع جرت على عينة كبيرة من الاقتصادات، تبين أن الخدمات استحوذت في عام ٢٠١٥ على ٦٠ في المائة من الوظائف في شركات التصنيع، وأن مساهمة الخدمات في الصادرات الإجمالية كانت في الواقع أقرب إلى الثلثين[١١]. وهكذا، فإن المراعاة الكاملة لأهمية الخدمات بالغة الأهمية لمقرري السياسات، حيث إنها تكشف عن أن للتجارة في الخدمات أهمية مماثلة لأهمية الأنشطة الخدمية داخل البلد بالنسبة للإنتاج والعمالة والاستثمار.

(١١) Miroudot S and Cadestin C, 2017, Services In Global Value Chains: From Inputs to Value-Creating Activities, *[Organization for Economic Cooperation and Development] OECD Trade Policy Papers*, 197, OECD Publishing, Paris.

باء- الأدلة المستمدة من التجربة على القيمة المضافة للخدمات في الزراعة والتصنيع

٢٣- في عام ٢٠١١، استحوذت القيمة المضافة للخدمات على ٢٣ في المائة من الإنتاج الزراعي في الاقتصادات المتقدمة و٩ في المائة في الاقتصادات النامية، وفقاً لقياس الروابط الخلفية للقطاع. ولعل هذا الرقم أعلى من ذلك في قطاعات معينة من قطاعات التصنيع. وفي السنة نفسها، استأثرت القيمة المضافة للخدمات بنسبة ٢٧ في المائة من إنتاج المنسوجات في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية (انظر الشكل ٦). وتستحوذ البلدان النامية على قيمة مضافة للخدمات أقل من تلك التي تحققها البلدان المتقدمة في قطاعات عديدة، وتتخلف عن الركب بصفة خاصة عندما يتعلق الأمر باستغلال إمكانات الخدمات، ولا سيما في الزراعة وإنتاج الطاقة.

الشكل ٦

مشاركة الخدمات في الروابط الخلفية الإجمالية في إنتاج قطاعات مختارة بحسب مستوى الإيرادات، ٢٠١١

(بالنسبة المئوية)

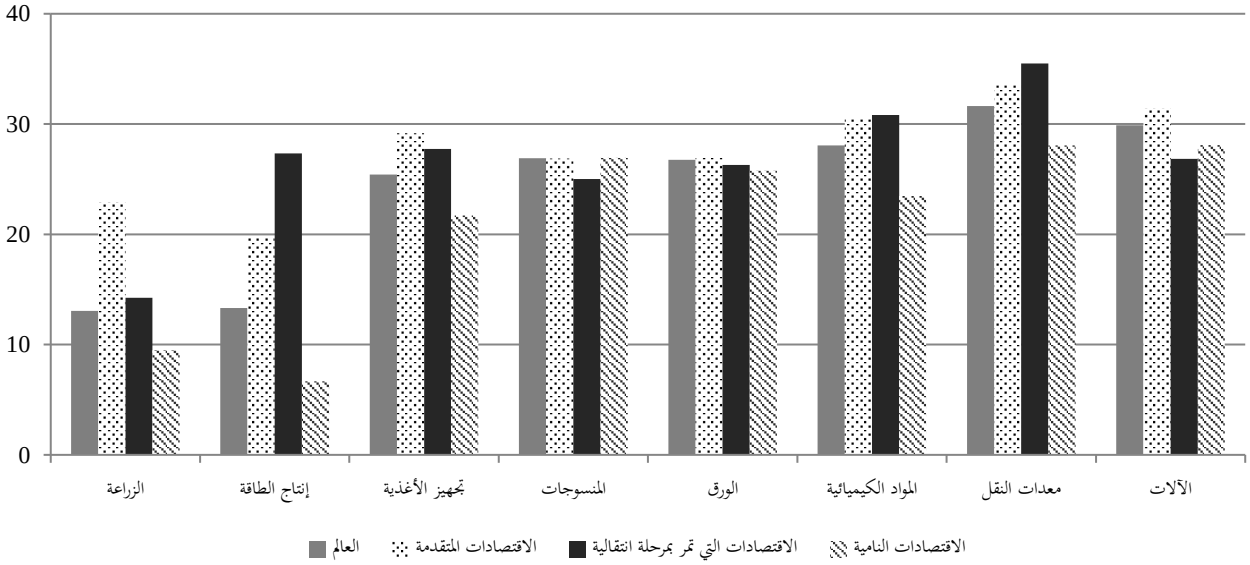

المصدر: الأونكتاد، بالاستناد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بالقيمة المضافة للصادرات.

جيم- الأدلة المستمدة من التجربة على القيمة المضافة للخدمات في التصدير

٢٤- يوجد وضع مماثل في الصادرات. ففي عام ٢٠١١، استحوذت القيمة المضافة للخدمات على ٢٤ في المائة من الصادرات الزراعية في الاقتصادات المتقدمة و١٣ في المائة في الاقتصادات النامية. ومن الأمثلة على ذلك، في قطاع التصنيع، استحوذت القيمة المضافة للخدمات على ٢٧ في المائة من صادرات المنسوجات في الاقتصادات المتقدمة و٢٥ في المائة في الاقتصادات النامية (انظر الشكل ٧). والفجوة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية في استخدام القيمة المضافة للخدمات أوسع في الزراعة وإنتاج الطاقة. وتعبر هذه القيمة المضافة عن

إضفاء الطابع الخدماتي في التجارة الدولية، ويشار إليها أحياناً بـ "الأسلوب ٥" للتجارة في الخدمات[١٢].

الشكل ٧

مشاركة الخدمات في الروابط الخلفية الإجمالية في صادرات قطاعات مختارة بحسب مستوى الإيرادات، ٢٠١١

(بالنسبة المئوية)

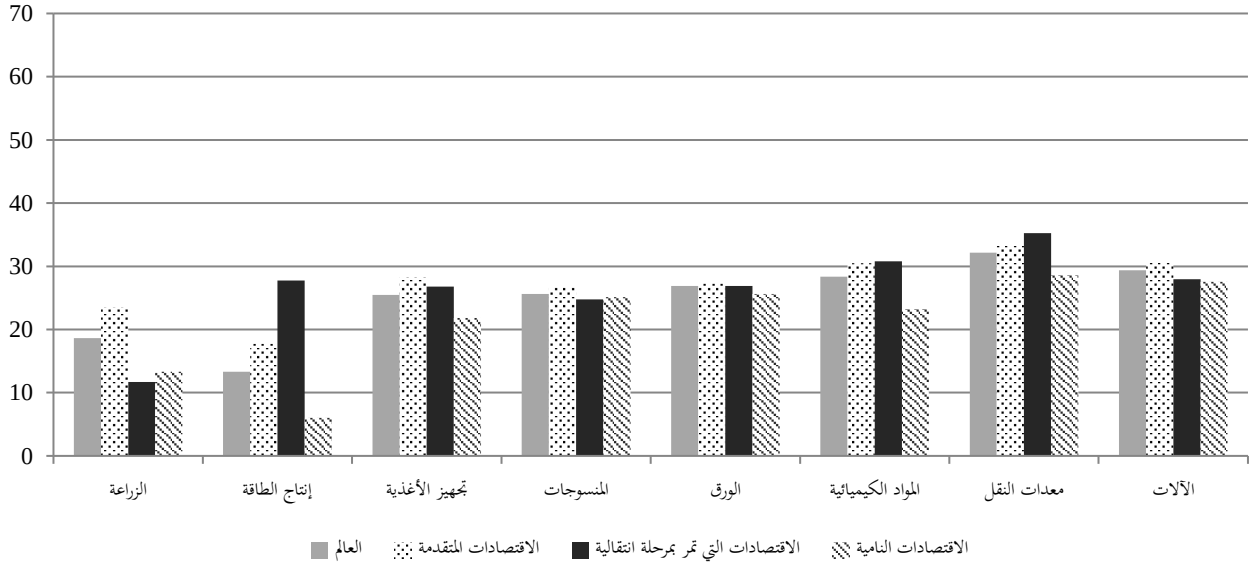

المصدر: الأونكتاد، بالاستناد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بالقيمة المضافة للصادرات.

٢٥- وتأتي أعلى مساهمة من الخدمات في القيمة المضافة الإجمالية العالمية للصادرات من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (١٣ في المائة)، مما يؤكد دورها الحيوي في تمكين التجارة. ومن فئات الخدمات المهمة الأخرى التي تسهم في هذه القيمة المضافة الإجمالية للصادرات التوزيع (٧ في المائة)، والنقل (٧ في المائة)، والمالية والتأمين (٥ في المائة). ويجري أيضاً التعبير في تحليلات القيمة المضافة عن السمات التجارية المختلفة للصادرات المباشرة، حيث يزيد اعتماد الاقتصادات النامية على فئات خدمات مثل النقل، ويزيد اعتماد الاقتصادات المتقدمة على الفئات التي تحقق قيمة مضافة أعلى، مثل خدمات المعلومات والاتصالات والخدمات المالية. وفي حين أن الاقتصادات المتقدمة اشتملت على قيمة مضافة قدرها ١٨ في المائة لخدمات المعلومات والاتصالات في الصادرات الإجمالية، فإن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والاقتصادات النامية اشتملت على ٦ في المائة و٧ في المائة فقط على التوالي. وعلى النقيض من ذلك، غالباً ما تشتمل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والاقتصادات النامية على المزيد من القيمة المضافة لخدمات التوزيع والنقل في الصادرات الإجمالية (انظر الشكل ٨).

(١٢) Cernat L and Kutlina-Dimitrova Z, 2014, Thinking in a box: A "mode 5" approach to service trade, Directorate General for Trade Chief Economist Notes, 2014-1, European Commission.

الشكل ٨

مشاركة قطاعات خدمات مختارة في الروابط الأمامية الإجمالية في الصادرات بحسب مستوى الإيرادات، ٢٠١١

(بالنسبة المئوية)

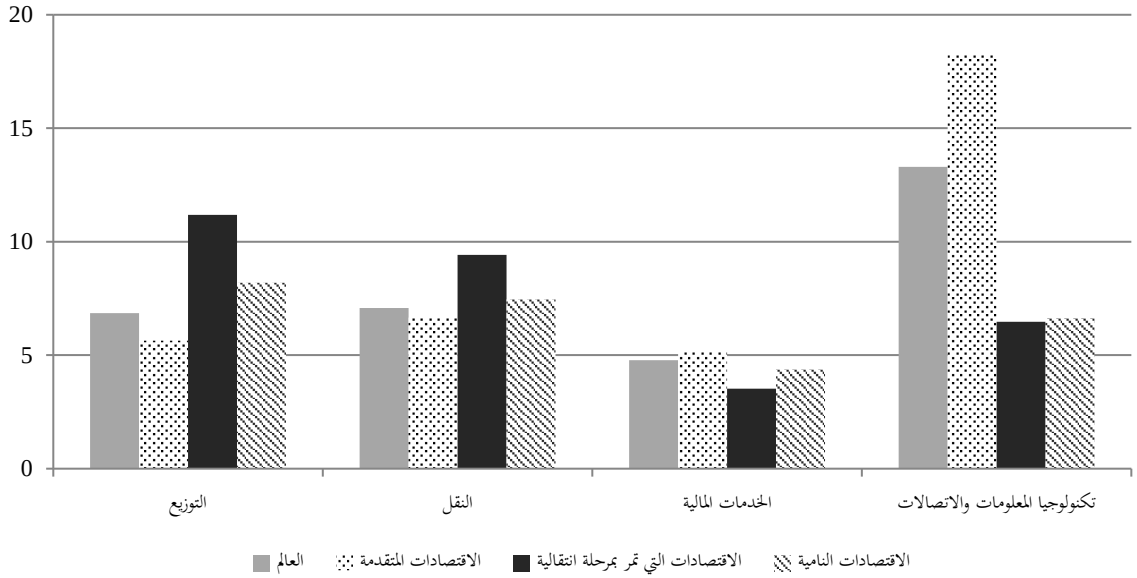

المصدر: الأونكتاد، بالاستناد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بالقيمة المضافة للصادرات.

٢٦- وبالرغم من ارتفاع الصادرات المباشرة من الخدمات في خلال السنوات الماضية، فإن ما يقرب من ثلثي نمو القيمة المضافة للخدمات مستمد من زيادة في الخدمات المدمجة في صادرات القطاعات الأخرى[١٣]. ويعزى ذلك بصفة خاصة إلى الخدمات الأجنبية التي تكشف عن أهمية متزايدة في سلاسل القيمة العالمية وزيادة قابلية الخدمات للتداول، وبخاصة عندما تكون مرتبطة بسلع وخدمات قابلة للتداول بطبيعتها[١٤]. وقد أدت سلاسل القيمة العالمية إلى زيادة استخدام المدخلات المستوردة في الإنتاج، وبالتالي في التجارة الدولية. فارتفعت حصة القيمة المضافة الأجنبية من نحو ١٧,٣ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٢٣,٢ في المائة في عام ٢٠١١ (انظر الجدول ٢). وبالمثل، ارتفعت مساهمة المدخلات الأجنبية في صادرات الخدمات خلال تلك الفترة.

(١٣) UNCTAD, 2017, *Services and Structural Transformation for Development*, UNCTAD/DITC/TNCD/2017/2 (United Nations publication, New York and Geneva).

(١٤) Low P, 2017, What we can learn from case studies on services, in: Hoekman B and Willem te Velde D, eds., *Trade in Services and Economic Transformation: A New Development Policy Priority*, *essay* series, February, [Supporting Economic Transformation-Overseas Development Institute] SET-ODI, London: 17–18.

الجدول ٢

حصة القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي الصادرات بحسب القطاع

(بالنسبة المئوية)

	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١١
المجموع	**١٧,٣**	**٢٠,٧**	**٢٣,٢**
الزراعة	٨,٦	٩,٦	١٢,٢
الصناعة	٢١,٦	٢٥,٣	٢٨,٠
الخدمات (بما فيها التشييد والطاقة)	٩,٩	١١,٦	١٣,٤

المصدر: حسابات الأونكتاد بالاستناد إلى قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالاتجار في القيمة المضافة.

٢٧- ويعطي أيضاً تجزؤ الإنتاج والتقدم التكنولوجي في سياق سلسلة القيمة العالمية دفعة لإضفاء الطابع الخدماتي على أنشطة التصنيع. أولاً، يتطلب هيكل الإنتاج المجزأ المزيد من خدمات النقل واللوجستيات، فضلاً عن التنسيق. وثانياً، زادت المتطلبات التنظيمية مثل إعادة التدوير كما زادت الحاجة إلى وجود شركات خدمات متخصصة تعمل على هذه المتطلبات. وجرى تعهيد خدمات الإدارة وتكنولوجيا المعلومات لشركات متخصصة، فزادت أهمية البحث والتطوير والتسويق. وهكذا، ارتفعت حصة الخدمات الأجنبية في الصادرات الإجمالية من ٨,٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١١,٣ في المائة في عام ٢٠١١ (انظر الجدول ٣). وتظهر آثار التعهيد ونقل الأعمال إلى الخارج بوضوح أكبر في قطاع التصنيع؛ حيث يتضمن ١٤,٦ في المائة من الصادرات الإجمالية قيمة مضافة من الخدمات الأجنبية. ولذا، فإن لهذه المدخلات الأجنبية أيضاً أهمية محورية للقدرة التصديرية، وقد تبرر إلى حد ما العجز التجاري في الخدمات المشار إليه أعلاه.

الجدول ٣

حصة القيمة المضافة للخدمات الأجنبية في إجمالي الصادرات بحسب القطاع

(بالنسبة المئوية)

	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١١
المجموع	**٨,٦**	**١٠,٢**	**١١,٣**
الزراعة	٤,٨	٥,٣	٦,٦
التعدين واستغلال المحاجر	٣,١	٣,٠	٢,٦
السلع المصنعة	١٠,٧	١٣,١	١٤,٦
الإمداد بالكهرباء والغاز والمياه	٤,٨	٦,٢	١٠,٠
الخدمات بما فيها التشييد	٥,٥	٦,٨	٨,٤

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالاتجار في القيمة المضافة.

٢٨- وتتجاوز مساهمة الخدمات في التجارة العالمية ما تقيسه الإحصاءات التقليدية عند النظر في إضافة قيمة كل من الخدمات الأجنبية والمحلية. وفي حين أن الخدمات، بما فيها التشييد والطاقة، استحوذت على نحو ٣٠ في المائة من إجمالي الصادرات العالمية في عام ٢٠١١، فعند

إضافة المساهمات غير المباشرة لكل من الخدمات المحلية والأجنبية، ترتفع مساهمة القطاع إلى ٤٩ في المائة[١٥].

دال- الخدمات والرقمنة الاقتصادية

٢٩- مع تطور التكنولوجيا، يدخل الاقتصاد العالمي عصراً رقمياً تعتمد فيه الجهات الفاعلة على خدمات تحليل البيانات المطبقة على مجالات الأعمال الاستراتيجية الشاملة مثل الإدارة المثلى للأعمال التجارية، وتحسين التصنيع، وتحسين العلاقات مع المستهلكين[١٦]. وستظل لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية أساسية في التحويل الرقمي للاقتصادات. ويمكن أن ترفع الرقمنة الكفاءة والإنتاجية مع خفض تكاليف الإنتاج والمعاملات والتجارة. وقد خلصت دراسة استقصائية[١٧] للقطاع الخاص في ٢٨ بلداً إلى أن الشركات تتوقع خفض تكاليف التشغيل بنسبة ٣,٦ في المائة سنوياً ورفع الكفاءة بنسبة ٤,١ في المائة. ومن المتوقع تحقيق مستويات مرتفعة من خفض التكاليف في كل قطاع صناعي. وثمة مثالان بارزان على ذلك هما الخدمات المالية الرقمية والتجارة الإلكترونية. أما الخدمات المالية الرقمية، فتضطلع بدور رئيسي في إتاحة الخدمات المالية بالاستناد إلى خدمات المعلومات والاتصالات لخفض تكاليف البنى التحتية وزيادة التغطية. وأما منصات التجارة الإلكترونية، فيمكنها تقديم خدمات بالغة الأهمية مثل خدمات مطابقة المعلومات، والمعاملات، وتقدير درجة الجدارة الائتمانية، والمدفوعات، واللوجستيات.

٣٠- ويجري استخدام أكثر كثافة من جانب الاقتصادات المتقدمة للقيمة المضافة لخدمات المعلومات والاتصالات كوسيلة للتحويل الرقمي في كل من الصادرات الزراعية وصادرات الصناعات التحويلية. وتتخلف أقل البلدان نمواً عن الركب بالتحديد عندما يتعلق الأمر بالاستفادة من إمكانات خدمات المعلومات والاتصالات لتمكين التجارة الدولية. وفي عام ٢٠١١[١٨]، اشتملت الصادرات الزراعية على ١٠ في المائة من القيمة المضافة لخدمات المعلومات والاتصالات في الاقتصادات المتقدمة، ولكن النسبة لم تتجاوز ٢ في المائة في كل من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والاقتصادات النامية وأقل من ١ في المائة في أقل البلدان نمواً. وفي قطاع التصنيع، اشتملت الصادرات من معدات النقل في السنة نفسها على قيمة مضافة قدرها ١٥ في المائة لخدمات المعلومات والاتصالات في الاقتصادات المتقدمة، ولكن النسبة لم تتجاوز ٧ في المائة في كل من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية و٦ في المائة في الاقتصادات

(١٥) قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالاتجار في القيمة المضافة. وتتعلق أحدث البيانات المتاحة عن القيمة المضافة لحصة الخدمات من الصادرات الإجمالية بعام ٢٠١١، وتتضمن بيانات مستمدة من بلدان أعضاء وغير أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ووفقاً للتصنيف الصناعي النموذجي الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح ٣، التقسيمات ٤٥-٩٥)، تتضمن صناعات الخدمات: التشييد؛ والبيع بالجملة والتجزئة؛ والفنادق والمطاعم؛ والنقل والاتصالات؛ والمالية؛ والعقارات؛ والخدمات التجارية؛ والخدمات العامة.

(١٦) Botha T and Theron P, 2016, How are companies around the world really embracing digital? 12 May, World Economic Forum. Available at https://www.weforum.org/agenda/2016/05/industry-4-0/ (accessed 5 February 2019).

(١٧) AliResearch, 2017, Inclusive growth and e-commerce: China's experience, April, available at https://unctad.org/meetings/en/Contribution/dtl_eWeek2017c11-aliresearch_en.pdf.

(١٨) الأونكتاد، بالاستناد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بالقيمة المضافة للصادرات.

النامية. وفي أقل البلدان نمواً، لم تتجاوز القيمة المضافة لخدمات المعلومات والاتصالات في الصادرات من معدات النقل ٣ في المائة.

رابعاً- تعزيز القدرة الإنتاجية من خلال الخدمات: بعض الأمثلة

ألف- البلدان العربية

٣١- تواجه أغلبية البلدان العربية التحدي المتمثل في تنويع القواعد الاقتصادية لكل منها من أجل التخفيف من اعتمادها الشديد على النفط وغيره من القطاعات التقليدية مثل الزراعة والصناعات الاستخراجية. ولتحقيق هذه الغاية، وفي ضوء العقود الماضية من عمليات إصلاح السياسات الاقتصادية والتجارية، بما في ذلك في سياق التزاماتها الناشئة عن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، زاد تحرك بعض البلدان العربية نحو اقتصاد الخدمات لتطوير صناعات تتسم بالكفاءة والقدرة على المنافسة. وتحولت سياساتها التجارية نحو تشجيع قطاعات الخدمات التي تحقق قيمة مضافة أعلى، مثل الخدمات المالية وخدمات المعلومات والاتصالات، التي تشكل أيضاً مدخلات مهمة لقطاعات اقتصادية أخرى.

٣٢- وحصة قطاع الخدمات في الإنتاج الإجمالي في البلدان العربية منخفضة نسبياً بشكل إجمالي، وإن كانت هناك اختلافات من منطقة فرعية إلى أخرى. بيد أن قطاع الخدمات يكتسب أرضاً جديدة كل يوم منذ عام ١٩٩٠. فحصة الخدمات في الإنتاج الإجمالي منخفضة بالأحرى فيما يتعلق ببلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تعتمد اعتماداً طاغياً على بيع الموارد الطبيعية، وإن كانت قد حققت ارتفاعاً كبيراً منذ عام ٢٠٠٠. وسجل أيضاً بعض بلدان اتحاد المغرب العربي[١٩] وأقل البلدان العربية نمواً حصصاً منخفضة من الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع بعض الاقتصادات الأخرى الأكثر تنوعات في المنطقة (الأردن، وتونس، ولبنان، ومصر، والمغرب)[٢٠].

٣٣- وتسلط دراسات حديثة[٢١] الضوء على الأهمية المتزايدة في البلدان العربية لقطاعات الخدمات الرئيسية، مثل الصحة والتعليم، والنقل، والسياحة، والخدمات المالية، والتشييد، وإسداء المشورة، والخدمات المعمارية والإدارية. ولا تزال خدمات الطاقة والتنقيب (النفط وغيره من الموارد الطبيعية) تشكل مؤشراً تجارياً استراتيجياً رئيسياً ومكوناً مهماً للتجارة في الخدمات.

٣٤- ولا تزال قدرة البلدان النامية العربية الإجمالية على عرض الخدمات محدودة، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان النامية الأخرى. ولا تزال أغلبية البلدان العربية مستوردة صافية للخدمات التجارية، ولا تزال صادراتها مركزة نسبياً في قطاعات معينة. وبالتالي، تشكل الخدمات الأجنبية مكوناً مهماً لصادرات الصناعات التحويلية (انظر الجدول ٤)، ولا سيما في تونس، حيث بلغت نسبة المحتوى من الخدمات الأجنبية ٢٣ في المائة في عام ٢٠١١. ويأتي

---

(١٩) تتألف من تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا.

(٢٠) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٨، *تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية*، E/ESWCA/EDID/2017/6، (منشور الأمم المتحدة، بيروت).

(٢١) انظر الورقة المعنونة Economic diversification in oil-exporting Arab countries (التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط)، التي أعدها صندوق النقد الدولي بمناسبة الاجتماع السنوي لوزراء المالية العرب، نيسان/أبريل ٢٠١٦؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٨، *تقييم التكامل الاقتصادي العربي*.

جزء كبير من محتوى القيمة المضافة للخدمات (بما فيها الخدمات المستوردة) من الصادرات الإجمالية في البلدان العربية من خدمات قطاع الأعمال[٢٢]. وهذه الظاهرة أكثر بروزا في المملكة العربية السعودية. فحتى عام ٢٠١١، تكاد تكون كل القيمة المضافة لمحتوى الخدمات لصادرات المملكة العربية السعودية قد أتت من قطاع الخدمات التجارية. وفي المغرب، قادت خدمات قطاع الأعمال، وبخاصة الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية، القيمة المضافة لمحتوى الصادرات الإجمالية من الخدمات. ومن واردات الخدمات الرئيسية الأخرى في البلدان الثلاثة: حق الامتياز (الإتاوة ورسوم الترخيص)؛ وإعادة التأمين وإسناد إعادة التأمين؛ والخدمات المساعدة للتأمين (بما في ذلك خدمات الوساطة والوكالة)؛ وخدمات النقل البحري؛ والنقل عبر الأنابيب.

٣٥- ويشير الوضع المبين أعلاه إلى أهمية الخدمات في بناء القدرة الإنتاجية في جميع قطاعات الاقتصاد. وتضطلع خدمات البنية التحتية وخدمات التعليم والمالية في المنطقة العربية بدور محوري في التنمية الاقتصادية. ولذا، يظل من الأهمية بمكان زيادة قدرة العرض في قطاع الخدمات نفسه لكي تتاح للبلدان الاستفادة من إمكاناتها التمكينية. ووفقاً لبعض الدراسات، يتعين أن تضع استراتيجيات تطوير الخدمات في المنطقة العربية في اعتبارها جملة أمور من بينها تعزيز الأطر التنظيمية والمؤسسية، وسياسات المنافسة، وتحرير التجارة في الخدمات[٢٣]. ومن الضروري أيضاً إدراج الخدمات في خطة التنمية المتعلقة بالتصنيع. ففي ماليزيا، على سبيل المثال، أُدرجت الخدمات في الخطة الرئيسية الصناعية اعترافاً بدورها في بناء قدرة العرض في مجال التصنيع[٢٤].

الجدول ٤

القيمة المضافة لمحتوى الخدمات في صادرات الصناعات التحويلية والصادرات الزراعية في بلدان مختارة

(بالنسبة المئوية)

		الزراعة			*التصنيع*		
		١٩٩٥	٢٠٠٥	٢٠١١	١٩٩٥	٢٠٠٥	٢٠١١
المغرب	المحلية	٧,٨	٨,٤	٦,٠	١٠,٢	١٠,١	٩,١
	الأجنبية	٢,٥	٢,٩	٢,٣	٨,٧	١٣,٠	١٢,٦
المملكة العربية السعودية	المحلية	١٢,٥	١٠,٩	١٢,٨	١٢,٩	١١,٨	٧,٤
	الأجنبية	٤,٩	٥,١	٧,٤	٧,٠	٧,٧	٦,٤
تونس	المحلية	٤,٥	٦,٧	٤,١	١٠,٣	١٢,٠	١٠,٢
	الأجنبية	٢,٧	٥,١	٦,١	١٨,٩	٢٢,٠	٢٣,٠

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالاتجار في القيمة المضافة.

(٢٢) مثل خدمات الاختبار والتحليل التقنيين، والخدمات المرتبطة بالتعدين، وخدمات الحاسوب وما يتصل بها (مثل خدمات تنفيذ البرمجيات، وخدمات معالجة البيانات)، وخدمات الاستئجار/الإيجار (المتعلقة بالسفن/الطائرات/معدات النقل من دون مشغلين، وما يتعلق بذلك من خدمات إسداء المشورة العلمية والتقنية، وصيانة المعدات وإصلاحها).

(٢٣) الورقة المعنونة Economic diversification in oil-exporting Arab countries (التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط)، التي أعدها صندوق النقد الدولي بمناسبة الاجتماع السنوي لوزراء المالية العرب، نيسان/ أبريل ٢٠١٦، المنامة.

(٢٤) المرجع نفسه.

٣٦- ويوضح الشكل ٩ حصة القيمة المضافة بحسب قطاعات الخدمات في إجمالي صادرات المملكة العربية السعودية، وهي بلد رئيسي مصدِّر للنفط، وحصة بلدين غير مصدِّرين للنفط، هما المغرب وتونس، خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١١. وقد كانت حصة الخدمات أكبر في البلدين غير المصدِّرين للنفط، حيث تراوحت في المتوسط بين ٣٠ و٤٥ في المائة، بينما لم يقتصر الأمر على أن حصة القيمة المضافة للخدمات في المملكة العربية السعودية كانت أدنى بثلاث مرات، ولكنها انخفضت كذلك خلال الفترة نفسها. ويبين ذلك انخفاض مستوى القيمة المضافة للخدمات في صادرات النفط التي تعتمد عليها المملكة العربية السعودية اعتماداً شديداً.

الشكل ٩

القيمة المضافة للخدمات في مجموع الصادرات الإجمالية بحسب القطاعات الفرعية للخدمات في بعض البلدان العربية ومجموعات مختارة من البلدان

(بالنسبة المئوية)

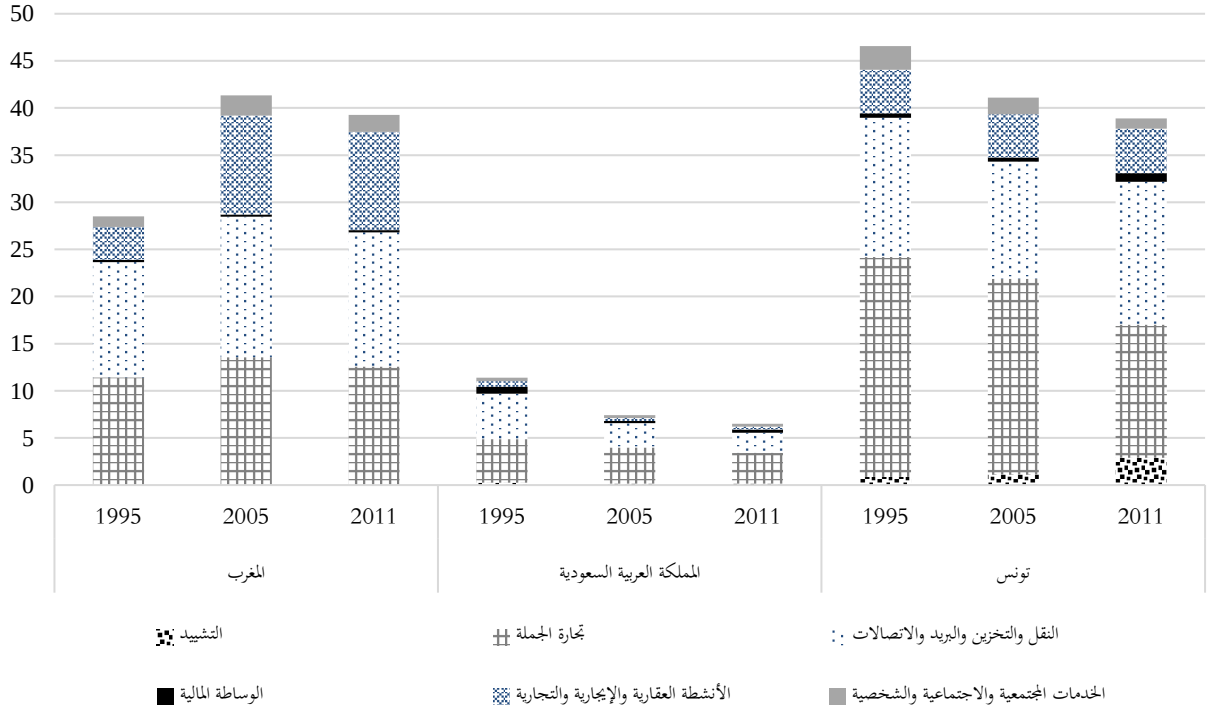

المصدر: حسابات الأونكتاد بالاستناد إلى قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالاتجار في القيمة المضافة.

باء- تجربة جمهورية كوريا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

٣٧- يهيئ قطاع الخدمات فرصاً لتعزيز القدرة الإنتاجية للمؤسسات المتناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يُقدر أنها تمثل ٩٥ في المائة من الشركات، و٥٠ في المائة من الإنتاج، و٦٠ في المائة من العمالة في العالم. وثمة فجوة إنتاجية - أوسع في الاقتصادات النامية - بين هذه المؤسسات التي تركز على الإنتاج الذي يحقق قيمة مضافة

منخفضة وينطوي على تكاليف تجارية أعلى، والشركات الكبرى[٢٥]. ويمكن للخدمات، وبخاصة خدمات المعلومات والاتصالات، أن تساعد المؤسسات المتناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التحرك نحو إنتاج مرتفع القيمة المضافة، وخفض تكاليفها التجارية.

٣٨- ويتزايد عدد المؤسسات المتناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تستخدم الأدوات الرقمية بدرجة أو أخرى. بيد أن فوائد استخدام الأدوات والخدمات الرقمية لم تُستغل بعدُ بالكامل. فعلى سبيل المثال، خلصت إحدى الدراسات[٢٦] إلى أنه بالرغم من أن المؤسسات التجارية الصغيرة في الولايات المتحدة تعزي عادة زيادة المبيعات والعائدات إلى استخدام الأدوات الرقمية، فإن قلة منها تستخدم تحليلات البيانات والأدوات الإلكترونية الأكثر تقدماً.

٣٩- وتعكف جمهورية كوريا على إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى عالمي. غير أن معدل استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لهذه التكنولوجيا منخفض نسبياً بالمقارنة مع استخدام الشركات الكبيرة لها. وهذا المعدل المنخفض سبب رئيسي من أسباب الفجوة الإنتاجية بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي هذا السياق، تنفذ حكومة جمهورية كوريا بنشاط سياسة دعم المصانع الذكية، التي تستخدم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز إنتاجية المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبخاصة المصنعون. وتساعد السياسة على تسريع الابتكار الصناعي والاستعداد للرقمنة، وهي مصممة لدعم ٠٠٠ ٢٠ مصنع ذكي بحلول عام ٢٠٢٢. ويمثل هذا الهدف نحو ٣٠ في المائة من جميع المصنّعين الصغار ومتوسطي الحجم الذين يستخدمون أكثر من ١٠ موظفين (٦,٨ مليون مصنع)[٢٧].

٤٠- و"المصانع الذكية" مصطلح يُستخدم للإشارة إلى عملية تصنيع عالية الرقمنة تستعمل مرافق متصلة بالإنترنت لجمع ورصد وتحليل المعلومات المستخدمة في عمليات مثل التخطيط، والتصميم، والإنتاج، والتوزيع، والبيع، من أجل إقامة بيئة الإنتاج المثلى. والمصانع الذكية مصممة بحيث تحقق أعلى إنتاجية ممكنة، وسلامة العمال، وإنتاج منتجات مكيفة حسب الاحتياجات[٢٨]. ومن أجل تشجيع الانتشار السريع للمصانع الذكية، أنشئ إطار مؤسسي يشترك فيه كل من القطاعين العام والخاص.

---

(٢٥) Edinburgh Group, 2013, Growing the global economy through [small and medium-sized enterprises] SMEs. متاح على: http://www.edinburgh-group.org/media/2776/edinburgh_group_research_-_growing_the_global_economy_through_smes.pdf.

(٢٦) Deloitte, 2017, *Connecting Small Businesses in the United States*, available at https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/us/Documents/technology-media-telecommunications/us-tmt-connected-small-businesses-Dec2017.pdf.

(٢٧) خلال فترة السنوات الأربع من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧، أنفقت جمهورية كوريا ٢١٠,٤ مليار ون (١٩١ مليون دولار) على هذه السياسة، وقدمت الشركات الكبيرة أيضاً نحو ٥٧ مليار ون (٥٢ مليون دولار). والمصنّعون الصغار ومتوسطو الحجم المشاركون في هذه السياسة هم أولئك الذين تشكل لهم مراقبة الجودة أهمية خاصة، ومنها مثلا، شركات تصنيع المكونات وتجميعها في قطاعات الإلكترونيات والآلات والسيارات، وشركات الصناعات الكيميائية والصيدلانية.

(٢٨) جمهورية كوريا، وزارة التجارة والصناعة والطاقة، ٢٠١٧، ٣ شباط/فبراير، متاح على: http://www.motie.go.kr (باللغة الكورية).

٤١- وتشارك عدة وزارات في سياسة دعم المصانع الذكية. وتضطلع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة - إدارة الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم سابقاً - بدور رائد في مساعدة المصنّعين الصغار ومتوسطي الحجم على إنشاء المصانع الذكية. ووزارة التجارة والصناعة والطاقة، ووزارة العلم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مسؤولة بصفة رئيسية عن البحث والتطوير وتنمية الموارد البشرية المتعلقة بالمصانع الذكية.

٤٢- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، أنشأت وزارة التجارة والصناعة والطاقة وإدارة الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم مؤسسة كوريا للمصانع الذكية من أجل نشر المصانع الذكية بفعالية عن طريق التعاون مع القطاع الخاص. وتشرف المؤسسة على تنفيذ مشاريع المصانع الذكية: اختيار المصنّعين الصغار ومتوسطي الحجم الذين سجري دعمهم، ورصد تقدمهم؛ والتخطيط لمشاريع البحث والتطوير؛ وإدارة برامج تطوير الموارد البشرية؛ وإنشاء نظُم تعاونية بين الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وتشارك في أنشطة المؤسسة شركات كبيرة مثل سامسونغ للإلكترونيات، ومنظمات مثل المعهد الكوري للتكنولوجيا الصناعية، والاتحاد الكوري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والغرفة التجارية والصناعية الكورية، والحكومات المحلية.

٤٣- وقد علمت حكومة جمهورية كوريا أنه لا يمكن أن تنجح السياسات التي تدعمها الحكومة إلا إذا شجعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الاستثمار طوعاً في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بيد أن العديد من هذه المؤسسات في جمهورية كوريا يفتقر إلى الموارد المالية اللازمة لمثل هذا الاستثمار، أو لا يدرك أهميتها بالقدر الكافي. وتعمل حكومة جمهورية كوريا على التوعية بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الرؤساء التنفيذيين للمصنّعين الصغار ومتوسطي الحجم، وتعزيز نظم الدعم المالي التي تمكن هؤلاء المصنّعين من سهولة تأمين الأموال الضرورية وفقاً للمراحل التي تمر بها المصانع الذكية وخصائصها. وفي عام ٢٠١٤، بدأت الحكومة توفير قدر متناظر من الأموال للمنظمات المتصلة بالشركات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل المساعدة على بناء المصانع الذكية. ويجري أيضاً تنفيذ مشاريع مصممة لتحديث مرافق الهيكل الأساسي الاجتماعي حول المجمعات الصناعية المنشأة.

٤٤- وحصل على الدعم، حتى عام ٢٠١٧، ما مجموعه ٠٠٣ ٥ من المصنّعين الصغار ومتوسطي الحجم. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الحكومة الدعم لمشاريع البحث والتطوير من أجل تطوير المرافق اللازمة لبناء المصانع الذكية وتشغيلها، وتأمين العمال المهرة. ووفقاً لاستقصاء أجرته مؤسسة كوريا للمصانع الذكية بشأن أداء ١ ٨٦١ مصنعاً ذكياً جرى بناؤها في بحلول نهاية عام ٢٠١٦، تحسنت الإنتاجية بنسبة ٢٣ في المائة، بينما انخفض معدل العيوب بنسبة ٤٦ في المائة، وانخفضت التكاليف بنسبة ١٦ في المائة[٢٩]. وسلط التقرير المتعلق بالاستقصاء الضوء أيضاً على تحسينات في أداء الأعمال، وشمل ذلك تنويع الأعمال، واستحداث الأسواق الجديدة، واستحداث الوظائف.

(٢٩) المرجع نفسه.

جيم- خدمات النقل تمكّن من إنشاء مراكز الإنتاج

٤٥- إن البنية التحتية شرط لا غنى عنه لخدمات النقل التي تيسر التجارة. وبالرغم من أن عمليات النقل البحري تستخدم في معظم الأحيان "الطريق السريع المجاني" الذي تتيحه الطبيعة، أي البحر، فإنها تتطلب بنى تحتية مرفئية. فالمرافئ هي نقط تقاطع النقل التي يتثمل فيها النشاط الرئيسي في مناولة عملية تبادل الحمولات من أحد وسائل النقل إلى وسيلة أخرى، وذلك عادة من سفينة إلى طريق بري أو خط للسكك الحديدية. وقد أعدت موانئ العبور التقليدية هذا الأسلوب لمجرد استيراد البضائع وتصديرها. غير أنه يمكن بناء ميناء في موقع للتأسيس لا يوجد به مركز إنتاج أو استهلاك، أو أي بنية تحتية للنقل تؤمن الترابط. ويمكن لهذا المرفق أن يمكّن من إنشاء مركز للإنتاج.

٤٦- ويمكن بناء موانئ المسافنة المتخصصة في مناولة الحاويات بالوحدات من فئة عشرين قدماً بطول طرق التجارة البحرية بعيداً عن المدن أو البلدات. ويكمن الغرض منها في توفير مكان لتفريغ الشحنة من سفينة لتحميلها على سفينة أخرى، مما يشكل نظاماً محورياً للترابط. ويتيح ذلك لنسبة ٦٠ في المائة من جميع البلدان أن تصبح قادرة على الاتجار مع شركاء بعيدين عن طريق ما لا يزيد على ميناءين مترابطين، وفي ٩٠ في المائة من الحالات، ما لا يزيد على ثلاثة موانئ[٣٠]. وتتطلب الموانئ كلاً من البنية التحتية، مثل مراسي المياه العميقة، والإنشاءات العلوية مثل المرافع القنطرية على الأرصفة. وليست البنى التحتية للربط، كالطرق أو السكك الحديدية، ضرورية لأن السلع ستصل وتغادر عبر البحر. وبالتالي، يمكن أن تعد الجزر أماكن جيدة للمسافنة، شريطة توافر المعايير الأخرى المذكورة أدناه. وعلاوة على ذلك، فإن موانئ الحاويات مناسبة للأتمتة ولا تحتاج إلى قوة عاملة ضخمة.

٤٧- ويجب أن تكون موانئ المسافنة قريبة من خط رئيسي للشحن، ويمكن أن تصبح حينئذ ميناء للعبور، أو ميناء مركزياً للوجستيات، أو كحل أمثل، الثلاثة معاً (انظر الشكل ١٠). وبعد إنشاء ميناء المسافنة، مع دعمه بالسياسات الحكومية السليمة، يمكن اتخاذه أداة تمكينية لصناعات أخرى. ومن الأمثلة الناجحة على موانئ الحاويات التي تيسر النمو محطة حاويات داليان في الصين التي تقع بعيداً عن مركز المدينة ولكن لها روابط مع منطقة تجارة حرة قريبة منها تحفز التنمية الصناعية في المنطقة المحيطة. وقد تمكن ميناء تانجونغ بليباس، في ماليزيا، الذي أنشئ على بعد ١٣ ميلاً بحرياً من ميناء سنغافورة، من كسب حركة المسافنة من الميناء المجاور له، ولم يطوّر شبكاته من مطار وطرق لتشمل قدرات إنتاجية أخرى إلا في وقت لاحق. والأمر نفسه ينطبق على دبي، الإمارات العربية المتحدة، التي استخدمت أيضاً مناطق التجارة الحرة لتعزيز ميناء المسافنة الخاص بها. وتمكنت موانئ جيويا تاورو، بإيطاليا، وكينغستون، وكولومبو بالمثل من تعزيز حركة المسافنة حتى أصبحت أكبر مما كان بإمكان السكان المحليين تحقيقه في غيابها. ومع ذلك، يبدو أن عدد مشاريع موانئ التأسيس الجديدة في انخفاض بسبب ما يطرأ من تغييرات في الاقتصاد العالمي، أو لعل ذلك لأن المواقع التي تتمتع بأكبر إمكانات اقتصادية قد تطورت بالفعل. وطُرح في إحدى الدراسات أنه لا يوجد سوى ٨٠ مشروع تأسيس قيد

(٣٠) Maritime Connectivity and Trade: Policy Issues in International Trade and Commodities, Research Study Series No. 70, UNCTAD/ITCD/TAB/72 (United Nations publication ISSN 1607-8291, New York and Geneva).

التشغيل مقارنة بأكثر من ١٣٠ ميناء في الماضي[٣١]. وفي عام ٢٠١٣، كانت قدرة الحاويات تحت الإنشاء تساوي نحو ٢٠ في المائة من القدرة القائمة آنذاك. وفي عام ٢٠١٨، هبط هذا الرقم إلى ١٠ في المائة، مما يشر إلى ارتفاع محتمل في معدلات الاستخدام وزيادة محتملة في الاكتظاظ في الموانئ[٣٢].

٤٨- وتكمن الميزة الرئيسية لموانئ المسافنة في أن بإمكانها، بمجرد إنشاء المراكز الإنتاجية، تدعيم تكاليف النقل للمصدرين المحليين، مما يوفر أسواقاً جديدة للتجارة وعائدات أجنبية قيمة. وباقترانها مع السياسات الحكومية المناسبة (مثل الاستيراد المؤقت للبضائع، والحوافز الضريبية، وما إلى ذلك)، يمكنها توفير الوسائل الكفيلة بترسيخ قطاع للخدمات قادر على إضافة القيمة للبضائع بغرض إعادة التصدير.

٤٩- ويمكن أن تكون موانئ المسافنة حافزا لإنشاء مراكز الإنتاج. غير أن مواقع التأسيس كثيراً ما تكون أماكن لوجود الحياة البرية، ويمكن أن تكون معارضة الجماهير لإنشائها قوية. وكثيراً ما يُنظر إلى حركة المسافنة على أنها متقلبة؛ حيث يمكن أن تنقل خطوط الشحن أعمالها إلى أماكن أخرى (تانغونغ بلياس، وماليزيا، وسنغافورة، على سبيل المثال). وقد جرى تطوير العديد من مواقع المياه العميقة الطبيعية، وتتطلب الأماكن المتبقية عملية جرف مكلفة ومعطلة ومستمرة، ينبغي أن تمولها الحكومة في جميع الأحوال. وربما كان الاستثمار الأولي في البنية التحتية والإنشاءات العلوية ضخماً، وكثيراً ما يموله المشغِّل مقدما في نظير امتياز يدوم عدة عقود ويمنحه وحده الحق في تشغيل الميناء. وقد يحدث أن يحدد صاحب الامتياز، وليس الحكومة، سعر مناولة البضائع داخل الميناء، ويقرر خطوط الشحن التي يمكنها دخول الميناء.

(٣١) PortStrategy, 2018, Drewry: Greenfield projects in decline, 18 September، متاحة على: https://www.portstrategy.com/news101/port-operations/port-performance/trade-wars-impacting-container-port-demand (accessed 5 February 2019).

(٣٢) Ajot, 2018, Drewery: Where have all the greenfields gone? 22 October، متاح على: https://www.ajot.com/news/drewry-where-have-all-the-greenfields-gone (accessed 5 February 2019).

الشكل ١٠

نموذج مفاهيمي يوضح الخيارات السياساتية للموانئ

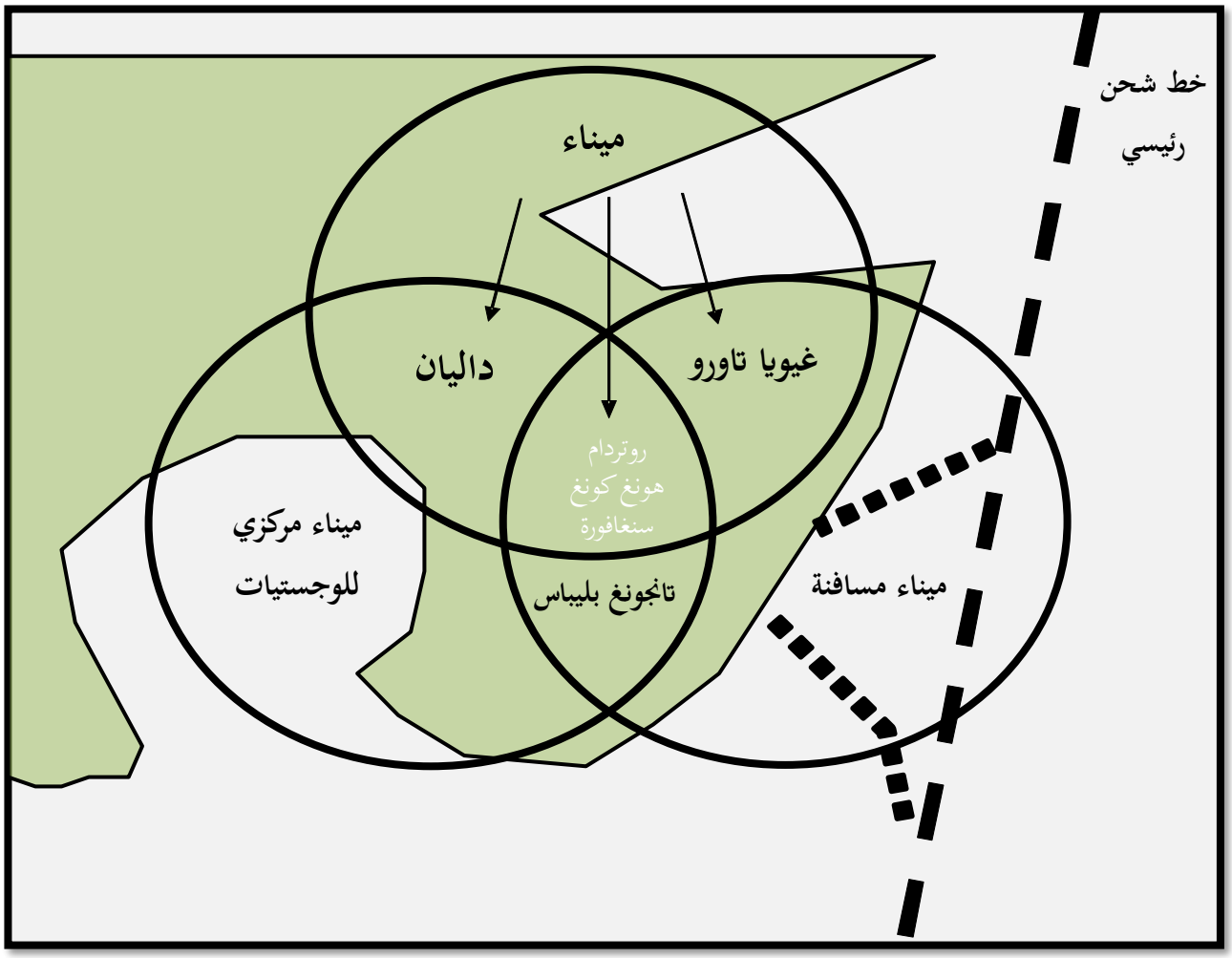

المصدر: الأونكتاد، مقتبس مع التعديل من Economic and Social Commission for Asia and the Pacific and Korea Maritime Institute, 2005, *Free Trade Zone and Port Hinterland Development*, ST/ESCAP/2377 (United Nations publication, Sales No. E.05.II.F.22, New York). متاح على: https://www.unescap.org/sites/default/files/pub_2377_fulltext.pdf.

خامساً- أمثلة على تعزيز القدرة الإنتاجية في البلدان النامية من خلال الخدمات: التعاون بين الجنوب والجنوب

٥٠- يساعد التعاون بين الجنوب والجنوب البلدان المضيفة على تعزيز قدرتها الإنتاجية من خلال الخدمات. فقد أنشئ في مصر، في مدينة بدر الصناعية، مصنع للألياف الضوئية ومتعلقاتها بالقرب من القاهرة في أوائل عام ٢٠١٨[٣٣] عن طريق شركة مصرية وصينية في إطار

(٣٣) مصر، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يفتتح مصنع كابلات للألياف الضوئية في مدينة بدر. متاح على: http://www.mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Press_Room/Press_Releases/13806 (تاريخ الزيارة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٩).

مشروع مشترك[٣٤]. ويتمتع المصنع بقدرة إنتاجية تبلغ نحو ١ مليون كم من كابلات الألياف الضوئية سنوياً، ومن المقرر إنشاء مصنع آخر[٣٥]. ويهدف المشروع المشترك، الذي تبلغ استثماراته ٣٠ مليون دولار على مدار السنوات الثلاث المقبلة، إلى تغطية احتياجات السوق المصرية والأسواق الأفريقية الأخرى بحلول منتصف عام ٢٠١٩. ومن المتوقع تصنيع ٨٠ في المائة من المكونات في عملية تصنيع الكابلات محلياً بحلول عام ٢٠٢١، بفضل زيادة القدرة الإنتاجية. وسوف تنتج شركة المشروع المشترك أيضاً كابلات الحفر الضحل (microtrenching)؛ وهي تكنولوجيا جديدة تمكن من وضع الكابلات دون الحاجة إلى الحفر بعمق تحت الأرض (لا تتطلب سوى ١٢ سم تقريباً من العمق). ويقدر أن قيمة سوق الألياف الضوئية المصرية سترتفع إلى ٩ مليارات دولار بحلول عام ٢٠٢٣[٣٦]. وتتمثل الاستراتيجية الطويلة الأمد لشركة المشروع المشترك في جعل مصر مركزاً رئيسياً لزيادة الصادرات من كابلات الألياف الضوئية، وفي نهاية المطاف، توسيع نطاق الخدمات التكنولوجية وخدمات الاتصالات لتشمل أسواقاً في أفريقيا والشرق الأوسط.

٥١- ويساعد هذا المشروع الحكومة المصرية على تنفيذ خطتها لإنشاء ١٦ مدينة ذكية جديدة، التي حددت من بين أهدافها تحسين إنتاجية الشركات عن طريق الإنترنت العالية السرعة وخدمات نقل البيانات[٣٧]. ولتحقيق هذه الغاية، ثمة حاجة إلى بنية تحتية داعمة جديدة قوية تتعلق بالمعلومات والاتصالات، بما فيها كابلات الألياف الضوئية التي تكتسي أهمية بالغة.

٥٢- وفي أيار/مايو ٢٠١٥، وُقع عقد قيمته ١٥٥ مليون دولار بين شركة تشييد تركية ومؤسسة تجارية صينية مملوكة للدولة تعمل في قطاعي تكنولوجيا الإسمنت وهندسة الإسمنت[٣٨]. وتمثل الصفقة شكلاً جديداً من أشكال التعاون والشراكة الاستراتيجية في القطاع. وبموجب هذه الصفقة، يعد الشريك الصيني خطاً لإنتاج الإسمنت والخبث في أنقرة، مقدماً خدمات التصميم والشراء، وتتولى شركة تركية إنشاء المصنع. وقد مكنت هذه الشراكة من تحقيق قدرة إنتاجية قدرها ٥ ٠٠٠ طن يومياً، لكي تستخدمها شركة تشييد تركية.

٥٣- ويمثل التحالف بين هذه الشركات تقسيماً جديداً لليد العاملة وللشراكة الاستراتيجية بين البلدان النامية في قطاع التشييد، عن طريق نوع من الاتفاق المعتاد في صناعة التشييد على

---

(٣٤) Egypt, by Hengtong Optic-Electric Co., Ltd. (China) and HitekNOFAL Group (a private Egyptian information and communications technology company).

(٣٥) *Egypt Today*, 2018, Egypt inaugurates two fibre optic cable factories. ١٣ آذار/مارس، متاح على: http://www.egypttoday.com/Article/3/45145/Egypt-inaugurates-2-fiber-optic-cable-factories (accessed 4 January 2019).

(٣٦) *Xinhua*, 2018, First Egyptian-Chinese fibre optic cable factory inaugurated in Cairo, 7 March. متاح على: http://www.china.org.cn/world/Off_the_Wire/2018-03/07/content_50672224.htm (تاريخ الزيارة ٤ شباط/فبراير ٢٠١٩).

(٣٧) مصر، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يفتتح مصنع كابلات للألياف الضوئية في مدينة بدر. متاح على: http://www.mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Press_Room/Press_Releases/13806 (تاريخ الزيارة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٩).

(٣٨) Limak (Turkish construction company) and Sinoma International Engineering (Chinese cement technology and engineering company).

تقديم خدمات الهندسة والشراء والتشييد. وعند دمج خدمات الهندسة والشراء والتشييد في صناعة سلع مثل الإسمنت، يمكن اعتبار هذه الخدمات شكلاً جديداً من أشكال التعاون بين الجنوب والجنوب لتعزيز القدرة الإنتاجية للبلدان المضيفة. فالمتعهد المعني بالهندسة والتشييد يصمم المشروع، ويشتري ما يلزمه من معدات ومواد من السوق العالمية، ويتولى بناء مرفق إنتاج يستعمله زبونه فيما بعد. وتتمثل النتيجة في أن البلد المضيف يغدو مجهزا بقدرة إنتاجية في صناعات مهمة.

٥٤- وفي إطار النهج المبين أعلاه، تبني الشركة الصينية خطوطاً لإنتاج الإسمنت والزجاج عن طريق عقود تتعلق بالهندسة والشراء والتشييد، وتقدم خدمات الاختبار والتشغيل والصيانة والتعليمات والتدريب إلى شركات الإسمنت.

سادساً- خاتمة

٥٥- لما كانت الخدمات أهم نشاط اقتصادي في العالم يسهم بحصة متنامية من الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والعمالة، فإنها تفيد في تعزيز القدرة الإنتاجية بتوفير موارد إنتاجية في شكل مدخلات لقطاعات أخرى وباستحداث روابط للإنتاج. ويمكن للخدمات أن تعزز إنتاجية التصنيع والزراعة ونموهما، مما يسهم مباشرة في تعزيز القدرة الإنتاجية المحلية والقدرة التنافسية للبلد في الأسواق الدولية.

٥٦- وقد ترغب البلدان الساعية إلى تمكين قطاع الخدمات من الاضطلاع بدوره في تعزيز قدرتها الإنتاجية في القيام بما يلي: اعتماد وتنفيذ سياسات وطنية، وإنشاء مؤسسات تشجع تطوير خدمات البنية التحتية والاتصالات والمالية والخدمات التجارية، مثل الخدمات المهنية وخدمات البحث والتطوير؛ وتقديم دعم حكومي حيوي، يشمل تقديم المساعدة المالية، من أجل مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تعزيز قدرتها الإنتاجية عن طريق استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والنظر في إنشاء مراكز إنتاج عن طريق تطوير خدمات النقل، بوسائل من بينها إنشاء ميناء للمسافنة يمكن اتخاذه أداة تمكينية لصناعات أخرى؛ وتحسين البنية التحتية للنقل تشجيعاً لتطوير السياحة مثلاً عن طريق صندوق لتنمية السياحة؛ واستيراد خدمات (حيث يكون البلد قد وضع لوائح مناسبة لذلك) بوسائل منها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو نهج يمكن أن يعوض عن العجز عن توفير الخدمات البالغة الأهمية على المستوى المحلي. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يساعد التعاون والشراكات على المستوى الدولي، بما في ذلك التعاون بين الجنوب والجنوب، البلدان النامية على تعزيز قدرتها الإنتاجية من خلال الخدمات.

٥٧- وتسلط الاختلافات الكبيرة بين صادرات الخدمات المباشرة والقيمة المضافة للخدمات في الصادرات من جميع القطاعات الضوء على القيود المتمثلة في الاكتفاء باستخدام البيانات والإحصاءات المتعلقة بموازين المدفوعات. ويعكف الأونكتاد على إعداد مشروع لدراسة حالة قطرية بشأن قياس القيمة المضافة للخدمات في الصادرات وتحليل الخدمات والسياسات التجارية ذات الصلة. والهدف من ذلك هو التطبيق المنتظم لمنهجية لقياس "الأسلوب ٥" في

الاقتصادات النامية وتقييم كيفية تأثُّره بالسياسات التجارية والخدمية. ويمكن استكشاف إمكانية توسيع نطاق هذه المساعدة التقنية لتشمل بلدان ومناطق أخرى.

٥٨- وقد يرغب الخبراء في مناقشة المسائل التالية (قائمة غير شاملة):

- كيف تعزز الخدمات القدرة الإنتاجية للبلد من حيث الموارد الإنتاجية وروابط الإنتاج؟
- كيف يمكن أن تساعد الخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تعزيز القدرة الإنتاجية؟
- ما هو المزيج السياساتي والمؤسسي الكفيل بزيادة مساهمة الخدمات في العمل على تعزيز القدرة الإنتاجية وقدرة العرض في الاقتصاد؟
- إلى أي مدى يمكن أن يعزز التعاون بين الجنوب والجنوب في قطاع الخدمات دور الخدمات في تعزيز القدرة الإنتاجية في الاقتصادات النامية؟
- كيف يمكن لتحرير التجارة أن يدعم البلدان النامية في تعزيز مساهمات قطاعات الإنتاج الخاصة بها في القدرة الإنتاجية وقدرة العرض الإجمالية؟
- كيف يمكن تحسين البيانات المتعلقة بالخدمات في البلدان النامية دعما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟